الفصل الرابع

آليات تمكين الشباب وعلاج عدم التمكين

أولاً: كيفية تمكين الشباب.

ثانيًا: علاج عدم التمكين على المستوى العلمي.

ثالثًا: علاج عدم التمكين على المستوى السياسي.

رابعًا: علاج عدم التمكين على المستوى الاقتصادي.

خامسًا: علاج عدم التمكين على المستوى الاجتماعي.

تمهيد:

كما لكل داءٍ دواء في الأمور الطبية، كذلك الأمر نفسه في الأمور الحياتية، لذا، فمن الطبيعي جدًا ونحن في معرض حديثنا عن طرق علاج عدم تمكين الشباب أن نبدأ بتساؤل: هل من الممكن العمل على تمكين الشباب العربي بصورة جادة؟

عند الإجابة عن هذا التساؤل، نجد أنفسنا أمام موقفين: أحدهما، يرى أنه من الممكن تمكين الشباب العربي في مختلف المجالات بين عشية وضحاها، في حين يذهب الموقف الآخر، إلى أنه يستحيل القضاء على فكرة عدم تمكين الشباب بشكل نهائي؛ لأنه من الممكن حل هذه الأزمة في فترة ما، ثم ما تلبث إلى أن تعود مرة أخرى وتنشأ وتتفاقم من جديد، بل وقد تزداد حدتها في كل مرة عن سابقتها، كما أن لكل جيل من الشباب مشكلاته التي تختلف عن مشكلات غيره باختلاف العصر الذي يعيش فيه، وظروفه، وإمكاناته.

من هذين الموقفين يميل الباحث إلى أنه من الممكن تمكين الشباب في العالم العربي ولكن ليس على إطلاقه، وإنما وفق شروط وضوابط محددة، ولكن كيف؟

في حقيقة الأمر، فإنه من المهم للغاية توظيف طاقات الشباب واستثمارها فيما يعود عليهم بالنفع والفائدة، وفيما يخدم المجتمع والأمة؛ إذ أن جيل الشباب يشكل ثروة مهمة في أي مجتمع، ومن الواجب ألا تبقى هذه الثروة الذهبية دون استثمار حقيقي[1].

ثم إن استثمار طاقات الشباب يجب أن يكون وفق خطة علمية، ومنهجية، ومتوازنة، وذات أهداف واضحة؛ بحيث تؤدي إلى إحداث قفزة نوعية في حياة الشباب، وفي مسيرة المجتمع، وفي نهضة الأمة. كما يجب الاهتمام بقضايا الشباب، والعمل على حل مشكلاتهم، والتواصل معهم بانفتاح كي يمكن مساعدتهم في تجاوز العقبات والتحديات التي تعترض طموحات وتطلعات جيل الشباب[2].

لذا يرى كثير من الشباب أن "تمكينهم" وإشراكهم في العملية التنموية، وإدارة مشاريعها، والانخراط في برامجها، ودمجهم في الحياة العملية، تسبقه خطوات مهمة منها: جمع المعلومات الدقيقة عن الكفاءات الشابة- بنين وبنات-، وتصنيف مؤهلاتهم العلمية، وفحص خبراتهم العملية، وتقييم مهاراتهم، وإجراء الدراسات المسحية حول القطاعات التي

---

(١) عبد الله أحمد يوسف: خصائص الشباب، من أجل أن يعرف الشباب أنفسهم، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ص ٨،٧.

(٢) المرجع نفسه.

يمكنها استيعاب هؤلاء الشباب ومدى سعتها وما هي متطلباتها. وكيف يمكن للشاب أن يتواصل معها ومع أمثاله من الباحثين عن وسائل "التمكين" لتبادل المعارف، والتواصل، واللقاءات[1].

كما أن على الشباب أنفسهم أن يدركوا أهمية مرحلة الشباب، وأن يعرفوا ذواتهم بدقة ووعي، فمرحلة الشباب لها خصائصها التي تميزها عن المراحل الأخرى في حياة الإنسان؛ ومعرفة هذه المراحل هي الخطوة الأولى والمهمة لمعرفة كيفية التعامل مع هذه المرحلة، وكيفية استثمارها فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم وأمتهم[2].

(أ) كيفية تمكين الشباب:

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن أن نعمل على تمكين الشباب في عالمنا العربي؟

---

(١) محمد المختار الفال: تمكين الشباب.. ماذا يعني؟، مجلة الوطن أون لاين، السعودية، ٢٠١٢/٥/١٣، تم الدخول: ٢٠١٧/٧/١٨.

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=10848

(٢) عبد الله أحمد يوسف: المرجع نفسه، ص ٩.

أولاً: من خلال ترسيخ قيم الشعور بالانتماء وحب الوطن:

لا شك في أن شعور الشاب بالحب نحو وطنه يزداد نموًا وازدهارًا كلما شعر بأن الوطن يُقدم له الرعاية بمختلف أشكالها: الصحية، والنفسية، والاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية. وأنه يوفر له فرص الحياة الكريمة، وحرية التعبير عن الذات، وفرصة الحماية من الضياع، والتشرد، والوقوع في دائرة التطرف والعنف، والخضوع لتسلط بعض رجال الإدارة وبطشهم وطغيانهم، وعلى الشباب أن يعي تاريخ وطنه، وحاضره، ومستقبله وأن يُقدِّر ما يقدمه له من خدمات وفرص في التعليم، وأن يفكر فيما يقدمه هو للوطن قبل أن يفكر فيما يطلبه منه وسيجد نفسه وقد زاد في أعماقه الشعور بالانتماء[1].

ولكي يساهم سكان المجتمع [الشباب تحديدًا] في تحسين أحوال مجتمعهم لا بد أن يتوفر لديهم الشعور الكامل بالمسئولية الاجتماعية، ولن يتوافر ذلك إلا إذا كان شعورهم بولائهم لمجتمعهم قويًا، ومن ثمَّ تبرز

(١) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية الشباب العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ص٩١،٩٢.

الحاجة الماسة لتنمية الانتماء، والمسئولية الاجتماعية، والمساهمة في تحسين أحول المجتمع[1].

بيد أن تنمية الانتماء والمسئولية الاجتماعية لن يتأتيا إلا بالثقة؛ سواء ثقة الشباب في ذاته، أو ثقة الحكام فيه، وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل يثق الشباب العربي في ذاته؟ وهل تثق النُخب الحاكمة فيه؟ فالثقة في الذات عامل مهم في الميل إلى المشاركة (الطواعية والإرادية). وترتبط الثقة في الشباب بعوامل ذاتية/فردية، وأخرى بيئية/مجتمعية، وكلاهما يؤثر على مستوى الثقة في الشباب، سواء ثقة الشباب في قدراته أو نظرة النخبة الحاكمة للشباب (ولنأخذ مثلًا: ظاهرة حشد الشباب في مؤتمرات سياسية وحزبية عن دور الشباب، ومن يتحدث فيها إلى منْ؟، ومن يتكلم ومن يستمع؟)[2].

والذي يدعو إلى الحيرة هو لماذا توجد هوّة كبيرة بين النظرتين؟ ولماذا تستمر هكذا؟ وما الذي دفع الشباب بعيدًا عن مرمى النخبة السياسية؟ ومتى يتغير هذا الوضع؟ وما هو الاختلاف بين الشباب العربي والشباب في العالم من حولنا؟ وإذا صدق تفسير تعثر التنمية بأسباب تاريخية،

---

(١) محمد شمس الدين أحمد وآخرون: الإشراف والقياس في العمل مع الجماعات، القاهرة، مركز نور الإيمان للنشر، ١٩٩٩، ص ص ٣٠:٣٥.

(٢) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٨.

أولاً: فيما يتصل بالدولة:

– إن الحديث عن مشروعات كبرى بعيدة عن الاحتياجات الاجتماعية، ومن وحي خيال القيادات السياسية والنخبة، وبعيدًا عن طاولة النقاش المجتمعي هو أمر غير مفيد، وينبغي العمل بطريقة لا مركزية تضمن تلبية الاحتياجات وتتماشى مع القدرات. إذن نحن في حاجة للتعرف على سوق العمل على المستوى المحلي داخل كل نطاق جغرافي، وبناء مشروعات شراكة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة أو بين الدولة والشباب، تستهدف تمكين الشباب. ولعل من أبرز القضايا الملحة في هذا الصدد الاعتماد على المشروعات الصغيرة النابعة من الحاجات المحلية، التي يمكن تنميتها عبر التشبيك بين الفاعلين العاملين في العمل الأهلي والشباب الراغب في العمل، بحيث يتم المشاركة معًا في بناء خطة التنمية، وتحديد شروط الشراكة، في ظل الاهتمام بتذليل العقبات الأساسية كطبيعة الفوائد المقررة، والمساعدة في الترويج، وتوفير تأمين صحي، وغيرها من شروط الأمان الممكنة، حتى لا يتحول العمل في المشروعات الصغيرة إلى عمل عشوائي لا يؤدي للتمكين واستدامة التنمية، بل يصبح أداة من أدوات الإفقار، وزيادة الأعباء على الشباب[1].

(١) محمود عبد الله: مرجع سابق.

- ينبغي أن تسعى الدولة إلى تخصيص أكبر نسبة ممكنة للشباب في المجالس المحلية، لما في ذلك من أهمية لعدة أسباب، أولها تشكيل كوادر شبابية قادرة على التواصل مع الجماهير، تمارس العمل السياسي على المستوى المحلي، ويمكن الاستفادة منها على مستوى الأحزاب، بخلق كوادر يمكنها أن تحل محل القيادات القائمة، وعلى مستوى الدولة حيث يمكن الاستعانة بهم في العمل العام وفي المناصب التنفيذية، وعلى مستوى المجالس النيابية[1].

- على الدولة أيضًا أن تسعى لبناء مناخ صحي لممارسة النشاط داخل الجامعة، والوعي بأن الفصل بين الجامعة والعمل السياسي هو قطيعة كاملة ليس فقط مع تاريخ الجامعة المصرية والنضال الوطني، بل ومع المدنية الحديثة بالكلية، فالعمل السياسي هو جزء رئيس من تشكيل الوعي والوجدان للطالب الجامعي. مادام هذا العمل يتم في إطار سلمي وداخل حدود الجامعة[2].

- الدفع بسياسة تربوية جديدة، تقوم على التفكير وإعمال ملكة النقد، وليس التلقين والإذعان، وهو ما يتطلب بالضرورة تغيير المناهج وطرق التدريس. وهذا بطبيعة الحال، سوف يصب في النهاية في ناحية

---

(١) محمود عبد الله: مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه.

تجديد المنظومة القيمية، بحيث تنتقل من منظومة قائمة على العمل الفردي إلى منظومة قائمة على العمل الجماعي، والإبداعية، والابتكار[1].

ثانيًا: فيما يتصل بالمؤسسات الدينية والإعلام:

– ينبغي مراجعة دور ووظيفة المؤسسات الدينية، بحيث يكون خطابها مبنيًا على مبدأ المواطنة [حب الدين والوطن الذي حبه من الدين]، إذ أننا نجد هذه المؤسسات غائبة عن مشهد الدفاع عن قضايا من قبيل حقوق الإنسان المحلية والعالمية، ومواجهة الاعتداء على حرية التعبير، والدفاع عن المرأة، بل نجدها مؤسسات أقلوية، لا تهتم سوى بالدفاع عن أبناء عقيدتها فقط، دون السعي لتكون جزءًا من مجتمع حديث. ولعل تغيير الوظيفة يمكن أن يسهم فيما بعد في تغيير الخطاب[2].

إذا كانت مرحلة الشباب فترة توتر، وعدم استقرار وقلق ومعاناة، فإن الشباب يحتاج إلى الإيمان، دينيًا وفلسفيًا وأخلاقيًا. ويتمثل ما يحتاجه الشاب في مجال الإيمان العقيدي في[3]:

١- معنى للحياة يدفعه إلى- أو يحفزه على- أن يتخذ موقفًا إيجابيًا منها فيقبل عليها ويستمتع بها ويعمل من أجلها.

---

(١)محمود عبد الله: مرجع سابق.

(٢)المرجع نفسه.

(٣) عزت حجازي: مرجع سابق، ص ٢١٤.

٢- مجموعة من القيم والمعايير تنظم علاقاته بنفسه وبالآخرين وبالواقع.

٣- تفسير مقبول لعلاقة الإنسان بالكون ومسئولياته وحقوقه فيه.

ولا نعتقد أن عدم مواظبة بعض الشباب على ممارسة الشعائر الدينية دليل على أنهم لا يأبهون بموضوع الدين. حقيقة الأمر أنهم يمرون بمرحلة تتطلب فهمًا أنضج للإيمان والتزامات الإنسان فيه[١].

وتشير استطلاعات الرأي وقياسات الاتجاهات بين الشباب العربي في مستوى التعليم الثانوي والعالي إلى أن من لا يهتمون منهم بمشكلات الإيمان هم قلة قليلة. أما النسبة الغالبة منهم فإنها تبدى اهتمامًا حقيقيًا بعملية إعادة بناء نسق الإيمان، والقيم، والنظرة إلى الحياة. ويلاحظ الشباب بأسى أن ما لُقِّنُوا من تعاليم دينية، وقيم أخلاقية، ونظرة إلى الحياة لا يساعدهم في الوصول إلى فهم موضوعي لذواتهم وتقبلها، ولا يصلح أساسًا سليمًا لعلاقات سوية بينهم وبين الآخرين، ولا يسهم في تنمية إحساس بالإيجابية تجاه الحياة، ولا يفيد في تهوين متاعبها ومواجهة مشكلاتها[٢].

---

(١)عزت حجازي: مرجع سابق، ص ٢١٤

(٢) المرجع نفسه.

– وبالنسبة للإعلام فإنه يلاحظ على خارطة البرامج الإعلامية هشاشة البرامج التي تهتم بمشكلات الشباب، وتسعى لمواجهتها. بينما تزداد في المقابل البرامج الترفيهية، والبرامج الرياضية، التي لا تقدم مضمونًا جادًا يتصل بالحياة المعيشية المباشرة للناس[1].

لذا كان ينبغي على وسائل الإعلام إتباع سياسة جديدة تهدف إلى العمل على تنمية الشباب العربي، وتوعيته، وتثقيفه من خلال البرامج الدينية، والعلمية، والثقافية، ناهيك عن تعزيز روح النهضة العربية واستعادتها بما يتوافق مع مستجدات العصر، وفي الوقت نفسه تكون محتفظة بعبقها، وحضارتها، وتراثها اليافع النافع.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك من رأى أنه من الممكن العمل على "تمكين الشباب" من خلال نظرة واقعية تقوم على الأسس التالية:

أ- البعد عن التعميمات دون معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العلمي. ولهذا نحتاج إلى استثمار مهم في أنشطة جمع البيانات، وإجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب (وذلك من زوايا النشاط السياسي، والأوضاع الاقتصادية، والثقافات السائدة،

(١) محمود عبد الله: مرجع سابق.

والقدرات الفعلية والكامنة..)، أو قبل القفز إلى الحكم على قدرات الشباب فيما لو تم تمكينهم من مواقع التأثير[1].

ب- العدالة: بحيث ينبغي على أصحاب المصلحة أن يتحدثون عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرهم عنهم، تحقيقًا لفكرة العدالة القانونية[والدينية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية]، وبما يسرى بحق المرأة أيضًا. بهذا المعنى نحتاج إلى إتاحة فرصة الولوج (access) إلى مواقع صنع القرار أمام الشباب، ونقل المعلومات والاتصال ثنائي الاتجاه، مما يتطلب وجود مراكز استطلاع رأى، تتصل بالشباب مباشرة وتكون مستقلة[2].

إن تحقيق العدالة الاجتماعية ليس مستحيلًا، ولكنه ممكن عن طريق التوزيع المتوازن للفرص، والإمكانات، والفرص المتاحة بين جميع المواطنين علي حدٍ سواء، وعندما يحدث العكس نكون بصدد نظام ظالم، وهو ذلك الذي يجعل جميع موارد البلاد العامة لمجموعة قليلة من المواطنين، ومن هذا المنطلق تكون الدولة مسئولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، ولن تتحقق العدالة الاجتماعية في ظل تفاوت الأجور، وارتفاع، الأسعار، والبطالة، ولتحقيقها أيضًا لا بد من القضاء

(١) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٥.

(٢) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٥.

على الفساد الإداري، والمالي، والوظيفي. والعدالة الاجتماعية في جوهرها هي إعطاء كل ذي حق حقه وفقًا لمبدأ تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، والمساواة في الفرص المتاحة بغض النظر عن أي اعتبارات متعلقة بأوضاعهم الاجتماعية، والاقتصادية، أو باعتقاداتهم المذهبية، أو الدينية، أو السياسية[1].

وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يتم إلا من خلال توافر مجموعة من الآليات؛ كتفعيل برامج مكافحة الفقر، وإعادة النظر في سياسة الدعم لوصوله إلى مستحقيه، وتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور، وربط الأجر بالإنتاجية، وإجراء تغييرات في اختصاصات الأجهزة الرقابية العليا بما يكفل تفعيل دوره في كشف المخالفات، ومحاربة الفساد المالي، والإداري، وإعادة النظر في الشرائح الحالية للضرائب، وإحكام الحصر الضريبي، والفحص، وتنفيذ القانون على الجميع دون تمييز في دولة مؤسسات تحترم القانون[2].

ليس ثمة شك، أن وضع سياسة اجتماعيه ناجحة قادرة علي مواجهة التحديات وتحديد الأهداف، يطرح إشكاليات عديدة تتشابك في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، وترتبط كل الارتباط بقضايا التنمية، والعدالة

---

(١) حازم محمد إبراهيم مطر: مرجع سابق، ص ١.

(٢) المرجع نفسه.

الاجتماعية، والفقر، وتعالج السياسة الاجتماعية الوجه الإنساني والاجتماعي للتنمية، وهو ما يتوقف علي التنمية الاقتصادية التي يقف وراءها اقتصاد قوي يتصف بالقدرة الداخلية علي تحقيق النمو وهو ما يحتاج إلي قدرة تكنولوجية تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتلك التي يمكن إتاحتها[1].

وعندما ننظر للعدالة الاجتماعية، وقضيتها الأساسية هي النهوض من التخلف وتحقيق تنمية ذاتية ومستدامة، وعندما نتعامل مع الاستدامة على أنها ذات مكونات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومؤسسية إلى جانب المكونات البيئية، فإننا سنجد ترابطًا وثيقًا بين مكونات العدالة الاجتماعية، ومكونات التنمية المستدامة، فالبدء بالعدالة ينتهي بنا إلى ضرورة مراعاة قابلية التنمية للاستدامة، والبدء باستدامة التنمية ينتهي بنا إلى ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية، ويعكس ذلك ضرورة وأهمية صنع سياسة رعاية اجتماعية جديدة يشارك في صنعها الشباب الذي يقود المجتمع للتغيير، وأيضًا منظمات المجتمع المدني في مجتمع مدني جديد وفاعل طبقًا لرؤية وتصورات الشباب، وخاصة الشريحة المثقفة من الشباب[2].

---

(١) حازم محمد إبراهيم مطر: مرجع سابق، ص ٢.

(٢) المرجع نفسه.

وهذا المطلب ليس بعيدًا عن شعار [ثورات الربيع العربي] ولاسيما ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وهو "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، الذي يرمز إلى التنمية، وتحسين نوعية الحياة «العيش»، فلا عدالة اجتماعية دون مقابلة الحاجات الإنسانية، ولا كرامة إنسانية في غياب العدالة الاجتماعية، كما أن ثمة صلة وثيقة بين العدالة، والحرية، والديمقراطية، والمجتمع [العربي عمومًا] والمصري خصوصًا، الآن في حاجة شديدة إلي العدالة سواء كانت الانتقالية أو العدالة الاجتماعية، لذلك يجب صنع سياسة رعاية اجتماعية جديدة للعدالة الاجتماعية طبقًا لأيديولوجية وموارد المجتمع [العربي] والمصري بحيث تكون نابعة منه[١].

ج- إدراك الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى، أي إن التمكين "حق للشباب وواجب على الدولة"، وهو يؤثر أيضًا في- وإن كان لا يتوقف على- كونه "واجبًا على الشباب وحق الدولة عليهم". بعبارة أخرى، فإن هذه النظرة تَقبل التنوع داخل الجيل بين شباب يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، أو قد لا يُقبل الشباب على شغل مواقع معينة، ولكن المهم أن يكون لهم الخيار شكلًا، وكذلك من حيث القدرات أو الإمكانية (**empowered**). وتتضح علاقة التأثير

(١) حازم محمد إبراهيم مطر: مرجع سابق، ص ٢.

المتبادل بين الحق والواجب وتظهر في التفاعل التصاعدي بين الممارسة والوعي[1].

د- التدرجية والشمول في سياسات التمكين، أي إنه لا يجب وضع النتائج قبل معرفة المقدمات، ومن ثمَّ لا يصح أن نختزل التمكين (كظاهرة نوعية) في مساحة "حصة" الشباب في الهياكل السياسية والإدارية كمؤشر رقمي من أجل القفز على المقدمات بالقول بأن التمكين تحقق بتخصيص حقائب وزارية لعناصر من الشباب (بصرف النظر عن طبيعة الآلية ذاتها التي يتم من خلالها انتقاء هذه العناصر الشابة)، كما لا يصح أيضًا القول بأن تمكين الشباب لم يتحقق مطلقًا ماداموا لا يشغلون نصف الحقائب، باعتبارهم "نصف الحاضر"، مثلًا[2].

والمقصود بالتدرجية في هذه النظرة هو فقط في مجال التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد في القدرة على الإنجاز (شاب طموح وآخر كسول) والارتقاء بمستوى إنجازهم من خلال وسائل التنمية الاجتماعية (التوعية، التدريب..)، أما على مستوى التمكين القانوني فالحديث عن التدرجية يصبح مسألة أيديولوجية وربما حزبية، ذلك لأن نظرة هذا

---

(١) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٥.

(٢) المرجع نفسه.

البحث إلى التمكين هو تأمين قدرة الجميع على الفعل، وليست نتائج الفعل الفردي[1].

أما الشمول في سياسات التمكين؛ فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة- بحكم امتلاكها لأدوات الفعل- تقع عليها عبء الريادة، والقيام بالقدوة. ويجب ألا يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذه القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع– بفعل الدولة - بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلًا وشريكًا للدولة، وهو ما أبرزته تقارير التنمية الإنسانية العربية في حديثها عن أزمة المجتمع المدني[2].

يمكن للباحث أن يقدم- إضافة لما سبق من حلول- طرقًا أخرى لعلاج أزمة عدم تمكين الشباب في المجالات المختلفة على النحو التالي:

أولاً: طرق العلاج على المستوى العلمي:

يجب الاهتمام بقضية التعليم والبحث العلمي التي تتعلق بتعزيز دور الشباب، وتفعيله في المشاركة والتنمية والسلام، وتقييم ما تم إنجازه حتى

---

(١) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٥،٦.